سنستمر في الضغط لإضافة شرائح جديدة مستحقة إلى قانون «عافية»

خالد العتيبي: «الصحية» ستدفع باتجاه المقترحات التي تهم المواطن

اجتماع سابق للجنة الصحية

أكد النائب خالد العتيبي عضو اللجنة الصحية ان اللجنة ستدفع باتجاه الانتهاء من تقارير المقترحات التي تهم المواطنين وتحظى باهتمام الشارع وترفعها الى مجلس الأمة للتصويت عليها.

وقال العتيبي في تصريح صحافي إنه يأتي على راس هذه المقترحات قوانين المساعدات العامة و إنشاء المستشفيات و المراكز الصحية و التامين الصحي على المواطنين وذلك بإضافة شرائح جديدة الى القانون حتى يغطي المستحقين والمستحقات كافة الذين هم في حاجة إلى القانون.

وزاد العتيبي: طالبنا بإضافة شرائح جديدة على قانون عافية من ضمنها زوجات المتقاعدين، الأرامل اللواتي تصرف لهن رواتب من التامينات، أولاد المتقاعدين دون 18 عاما، ربات البيوت بأعمارهن المختلفة، ذوي الاحتياجات الخاصة، مضيفا انه على الرغم من تحفظ وزارة الصحة على إضافة هذه الشرائح وغيرها نظرا للتكلفة المالية المرتفعة لكننا مصرون على الاستمرار في الضغط لإضافة الفئات التي تستحق الدخول ضمن مظلة القانون.

وفيما يتعلق بالأخطاء الطبية أضاف العتيبي لقد عانينا جميعا من الأخطاء الطبية التي اصبحت للأسف ظاهرة في الفترة الاخيرة بأرقامها المخيفة، ولذلك كان لزاما علينا كمشرعين أن نتوقف عند هذه الظاهرة ونعالجها في إطار قانون شامل يحاسب المخطئ ويعوض المتضرر ويحافظ على الحقوق والواجبات وعلى هذا الأساس ناقشنا مقترح قانون مزاولة مهنة الطب الذي يحتوي على باب كامل لحقوق المرضى ومن خلاله سيمنح المريض حقوقا وضمانات بداية من دخوله للمنشاة الطبية حتى خروجه منها ، وسيساهم القانون المنتظر في ضمانات حقيقية للمريض بجانب تطوير الرعاية الصحية.

واعتبر العتيبي أن هناك توافقا كاملا على أغلبية مواد القانون ولكننا أجلنا التصويت على مواد المقترح حتى ننتهي من مناقشته بشكل واف بحضور ممثلي الجمعية الطبية الاجتماع اعقبل، وذلك للاستشارة برأيهم وملاحظاتهم في حضور الحكومة وأعضاء اللجنة، لكي يخرج القانون بشكل متكامل ومن دون ثغرات تؤثر على تطبيقه.

تعزيز التواصل بين الشعوب لخدمة القضايا الإنسانية

الغانم بحث مع وفد الجمعية البرلمانية لحلف الـ«ناتو» التطورات الإقليمية والدولية

الغانم مرحبا برئيس الوفد

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس وفد الجمعية البرلمانية لحلف شمال الاطلسي «ناتو» بمناسبة زيارته للبلاد.

وذكرت شبكة «الدستور» الاخبارية في بيان صحفي انه جرى خلال اللقاء التاكيد على اهمية تعزيز التواصل البرلماني بين الشعوب لخدمة القضايا الانسانية والمساهمة في حفظ امن واستقرار دول المنطقة والعالم.

واضافت ان اللقاء تطرق الى عدد من القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك وآخر تطورات الاوضاع على الساحتين الاقليمية والدولية.

حضر اللقاء امين سر مجلس الامة النائب الدكتور عودة الرويعي والنائبان خلف العنزي والدكتور خليل ابل.

رئيس المجلس التشريعي في بروناي يغادر البلاد بعد زيارة رسمية

رئيس المجلس التشريعي في بروناي يغادر البلاد

غادر رئيس المجلس التشريعي في سلطنة بروناي دار السلام عبدالرحمن بن طيب والوفد المرافق له البلاد أمس بعد زيارة رسمية استمرت أربعة أيام.

وكان في وداع طيب علي أرض المطار رئيس بعثة الشرف المرافقة النائب ماجد المطيري وسفير الكويت لدى بروناي الدكتور فهد الظفيري وسفير بروناي لدى الكويت بنجيران مصطفى علي الدين.

استفسرا عن قانونية الأمر عند استخدام الهاتف أثناء القيادة أو عدم ربط حزام الأمان

الطبطبائي والعدساني يسألان الجراح عن آلية تطبيق قرار حجز المركبات المخالفة

وليد الطبطبائي

رياض العدساني

أعلن النائب د. وليد الطبطبائي عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح حول قرار وزارة الداخلية تطبيق قرار المرور الجديد والمتضمن استخدام الهاتف النقال باليد اثناء القيادة وعدم ربط حزام الأمان لقائد المركبة والركاب في المقاعد الأمامية.

ونص السؤال على ما يأتي:فيما يخص اصدار وزارة الداخلية قرارا بتعديل بعض احكام القرار رقم 1976/81 الخاص باللائحة التنفيذية لقانون المرور بإضافة ثلاث بنود جديدة بارقام (29-28-27) إلى المادة 207 من القرار المشار إليه، وقد اجاز التعديل حجز المركبة في حالة ارتكاب مخالفات استخدام الهاتف النقال باليد اثناء القيادة وعدم ربط حزام الأمان لقائد المركبة والركاب في المقاعد الأمامية.

وطالب الطبطبائي إفادته وتزويده بالآتي:

-1 هل قامت وزارة الداخلية بعمل دراسات حول آلية تطبيق القرار المشار إليه، من حيث الجوانب الإيجابية والسلبية جراء تطبيقه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة منها ان وجدت.

-2 هل استعانت وزارة الداخلية بتجارب دول اخرى تقوم بحجز السيارات المخالفة بسبب (استخدام الهاتف النقال باليد اثناء القيادة وعدم ربط حزام الأمان لقائد المركبة والركاب في المقاعد الأمامية)، أم أن الكويت تعتبر أول دولة تقوم بتطبيق هذا القرار؟

-3 كشف بإجمالي عدد الونشات والسطحات المستعان بها المنتشرة في شوارع الكويت لتنفيذ هذا القرار، موضحا فيه الاعداد، المالك (سواء الوزارة أو شركات او اشخاص)، واسم الشركات المالكة لها، واصحاب هذه الشركات، وآلية التعاقد معهم.

-4 كشف بالأماكن المخصصة لحجز هذه المركبات، موضحا فيه العدد، المكان، المالك.

وفي ذات الاطار وجه النائب رياض العدساني سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح جاء في مقدمته:

تثمن دور وزارة الداخلية في الحد من الحوادث المرورية ونؤكد اننا نشد من أزرهم عند تطبيق القانون بطريقة منظمة توافق المعايير الدولية وحيث إن الغرض من تفعيل أو تعديل القوانين هو تحسين الأمور والحفاظ على نظام السير وتحقيق العدالة والإنصاف لا التعسف وخلق نوع من الفوضى وأنه من الأجدر رفع قيمة الغرامات وتطبيق نظام النقاط بمعاقبة السائق المخالف بزيادة تامين المركبة من اجل سلامة فئات المجتمع وتخفيض نسبة الحوادث المرورية وحماية مستخدمي الطرق.

وطالب العدساني إفادته وتزويده بالآتي:

-1 من الناحية الدستورية والقانونية هل استندت وزارة الداخلية على قرار وزاري بدلا من مرسوم بقانون رقم 67 لسنة 1976 في شان المرور وتعديلاته في (الباب السابع - احكام عامة) بحجز المركبات والتي تنص على عقوبات حجز المركبات في شان استخدام الهاتف باليد اثناء القيادة او عدم ربط حزام الامان لقائد المركبة والركاب في المقاعد الامامية علما ان الفقرة (العقوبة) المشار إليها لم تذكر في قانون المرور؟

-2 ما المادة في مرسوم بقانون رقم 67 لسنة 1976 في شان المرور وتعديلاته والتي تعطي وزارة الداخلية الحق بإصدار قرارات وزارية وإضافة بنود جديدة؟

-3 يرجى تزويدي بالدراسة وتاريخها والتي على أثرها تم تفعيل قرار حجز المركبات لمدة لا تجاوز شهرين والغرامة المالية في حال استخدام الهاتف باليد أثناء القيادة أو عدم ربط حزام الأمان لقائد المركبة والركاب في المقاعد الأمامية ولماذا لم يتم زيادة الغرامات المالية للمخالفات المذكورة بدلا من حجز المركبات؟

-4 هل تم الأخذ بالاعتبار الحالات الطارئة أو بعض الحالات الاستثنائية مثل استخدام الهاتف خلال القيادة أو عدم ربط حزام الأمان بقيادة مركبة الغير في هذه الحالة تقع عقوبة الحجز على مالك المركبة بدلا من المخالف الفعلي وهل في تلك الحالة تم تحقيق العدالة؟ ومن المسؤول في تعويض مالك المركبة في حال إتلافها خلال حجزها؟

-5 هل الجهة أو الجهات التي تقوم بحجز المركبات وتحصيل قيمة حجزها تابعة لوزارة الداخلية أو جهة تابعة للدولة أو شركات خاصة؟ وإن كانت شركات خاصة يرجى تزويدي باسماء الجهات ومن هم ملاكها وكيفية حصولهم على ساحة حجز المركبات (كراج) وسيارات السحب (الكرين) وتزويدي بالموافقات وجميع الأوراق الثبوتية بهذا الخصوص؟

لتعويض العدد الذي كان من المفترض تجنيسه في حال إقرار القانون في 2007

عسكر يقترح منح 4000 شخص الجنسية الكويتية لعام 2018

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2018.

ونصت المواد على النحو الآتي:

مادة أولى:يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2018 وفقا لحكم البند ثالثا من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 المشار اليه بأربعة آلاف شخص.

مادة ثانية:على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على النحو الآتي:

تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند ثالثا من هذه المادة على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الاجهزة المعنية.

وقد صدر القانون رقم 37 لسنة 2007 بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2007 بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

ولما كان هذا القانون ينتهي مفعوله بنهاية ديسمبر 2007 لذلك أعد هذا القانون متضمنا في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2018 وفقا لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بأربعة آلاف شخص وذلك لتعويض العدد الذي كان من المفترض منحه الجنسية الكويتية في حال تم إقرار القانون للفترة بين نهاية 2007 ونهاية 2018.

حمدان العازمي يسأل وزير الصحة عن البرنامج الوطني للاكتشاف المبكر لسرطان القولون

حمدان العازمي

أعلن النائب حمدان العازمي عن توجيهه سؤالا الى وزير الصحة د. جمال الحربي حول البرنامج الوطني للمسح الصحي للاكتشاف المبكر لسرطان القولون.

وقال العازمي في مقدمة السؤال:

اعتمد وكيل وزارة الصحة السابق الدكتور خالد السهلاوي قرارا بإنشاء برنامج وطني للمسح الصحي للاكتشاف المبكر لسرطان القولون يتبع مكتب وكيل الوزارة مباشرة.

وطالب العازمي بتزويده بالآتي:

- ما الاسباب التي دعت الى إنشاء البرنامج ؟ وهل تحقق الغرض من إنشائه؟

- إحصائية توضح جهود البرنامج في الاكتشاف المبكر لسرطان القولون.

- عدد اجتماعات اللجنة المسؤولة عن البرنامج ومحاضر هذه الاجتماعات.

- كم عدد حالات الإصابة بسرطان القولون قبل وبعد إنشاء البرنامج؟

- مؤهلات ووظيفة كل من رئيس واعضاء البرنامج والتدرج الوظيفي وسنوات الخبرة لكل منهم.

- ميزانية البرنامج ؟

- ما المزايا المالية التي يحصل عليها كل من رئيس واعضاء البرنامج ؟

- هل قام البرنامج بحملات توعوية لدعم الغرض الذي انشأ من اجله؟ ، اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بعدد هذه الحملات النوعية واسم الشركات المنفذة لها، وصورة من العقد المبرم بينها وبين الوزارة.